

الفصل الرابع في أحوال انتظام الجمل وفيه بابان :

الباب الأول في الفصل والوصل

وهو ترك العطف بين الجمل التي لا موضع لها من الإعراب وذكره
فالجملة متى نزلت مما قبلها منزلة العارية عنه ، لأنه أريد قطعها عنه
أو إبدائها منه ، أو منزلة نفسه لسكال اتصالها [١٧] به لكونها موضوعة
له أو مبينة أو مؤكدة له (١) لم تسكن [٢٨ / ط] موضعاً لدخول الواو ،
وكذا إذا لم يكن بينها وبين الأولى جهة جامعة لسكال انقطاعها عنها (٢) ،
ولئلا يكون موضعاً لدخولها إذا توسطت بين كمال الاتصال وكال الانقطاع ،
ولسلك من ذلك مقام يقتضيه ، فالمتنضي للقطع نوعان :

الأول : أن يكون للكلام السابق حكم لا يتركه الثاني فيه فيقطع :
لما احتياطاً حيث يكون (٣) الكلام السابق « ما » (٤) يصح العطف عليه
كقوله (٥) :

وتظن سلبى أننى أبغى بها بدلا ، أراها في الضلال تهيم
لم يعطف أراها على تظن لثلاث يوم أنه عطف على أبغى (٦) ، ولما وجوباً

-
- (١) د : ومقررة ساقطة من الأصل . (٢) عنها : ساقطة في د .
(٣) في د : يكون مع . (٤) في ط : لا ، وهو خطأ .
(٥) ورد البيت غير منسوب لأحد في المفتاح ص ٢٦١ ، والإشارات
ص ١٢٩ ، معاهد التنصيص ج ١ ص ٢٧٩ ، الإيضاح ص ٢٥٥ .
(٦) يرى محمد بن علي الجرجاني : أن القطع في البيت ليس لما ذكره ، =